

(١٩٨٩/٧/٦).

الليكود هو الليكود

علّق أحد الصحفيين على نتائج جلسة مركز الليكود، فكتب: «ان الادارة الاميركية وحزب العمل ضبطا عاريين. ماذا اعتقدا؟ هل تحوّل شامير، فجأة، جراء المبادرة، الى تشرشل؟... وماذا توقعنا؟ هل غير شامير، فجأة، جلده نتيجة للمبادرة، وأصبح، الآن، رجل ' السلام الآن ' ؟ لقد نبّه شامير، بصدق، بعد الجلسة: ماذا اعتقدتم؟» هل انتمي الى حزب مبام؟ أنا هو أنا.

«ان المنتصر الوحيد في مركز الليكود هو الايديولوجية التي تعتبر شامير ممثلها الموثوق جداً. والمتتبع لنهج شامير، كرئيس للحكومة، يدرك انه ليس بحاجة الى شارون وليفي لكي يقوموا بوضع العصي في عجلة مبادرته. غير ان رغبته في احلال الهدوء الداخلي في حزبه اضطرته الى كشف اوراق رفضه في مرحلة متقدمة لما خطه. لكن، في المحصلة، ما قاله شامير في مركز الليكود لا يتعارض، ابداً، مع ضميره وآرائه... فالليكود هو الليكود، وشامير هو شامير» (بيوتيل ماركوس، هارتس، ١٩٨٩/٧/٧).

وعلّق آخر على النتائج المتوقعة دولياً من قرارات مركز الليكود، فكتب: «ان قرار الليكود والقيود التي وضعها على المبادرة السياسية فتحت، من جديد، خيار المؤتمر الدولي. فالولايات المتحدة، وهذا ما يجدر تذكركه، لم ترفضه نهائياً؛ كذلك ان اوروبا والاتحاد السوفياتي لا يقفان موقف المتفرج.

«ان المؤتمر الدولي لم يمت؛ وهو يعود ليحتل المكان الذي يستحقه على جدول الاعمال السياسي للشرق الاوسط». فهذا المؤتمر «الذي تلقى هذا الاسبوع مساندة في لقاء غورباتشيف - ميتران، يتعزز، الآن، بقرار مركز الليكود... فمن سارع الى تأييد المؤتمر الدولي قد يكتشف، قريباً، ان ما فعله كان مبالغاً فيه» (يكيرتسور، دافار، ١٩٨٩/٧/٧).

مأزق حزب العمل

توزّع موقف حزب العمل ازاء قرار مركز الليكود بين ثلاثة اتجاهات: اتجاه دعا الى فك الشراكة مع الليكود والانسحاب الفوري من الحكومة الائتلافية؛ واتجاه دعا الى التريث، ولو قليلاً، وانتظار تأثيرات

كثيرة تنادي بحل الحكومة. حتى وزير الدفاع، رابين، الذي كان مؤيداً متحمساً لحكومة الوحدة، غير موقفه، وقال لزملائه: «لقد نتج وضع جديد يزعزع استقرار الحكومة. ينبغي علينا التفكير في ما اذا كان بالامكان الاستمرار في الحكومة، ويجب التفكير ملياً في ذلك خلال فترة زمنية قصيرة» (معاريف، ١٩٨٩/٧/٦).

أما القرار الرسمي لوزراء حزب العمل، الذي أقرّ بالاجماع، فقد صاغه الوزير موشي شاحل على النحو التالي: «ان وزراء المعراخ يرون في الوضع الناتج، في أعقاب قرار الليكود، الذي يشكل خنوعاً من جانب شامير لاملءات شارون، يشكل تغييراً ذا دلالة يمس احتمالات مبادرة السلام الحكومية وقدرة المعراخ على الاستمرار في المشاركة فيها» (المصدر نفسه).

وفي السياق ذاته، قال زعيم العمل القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، ان «حقيقة البنود الاربعة التي وردت في قرار مركز الليكود... قد وضعت نهاية لمبادرة السلام. يجب عدم المساعدة في محاولة تضليل الشعب. شارون، اليوم، هو الرائد السياسي لليكود بالاشتراك مع حركة هتحياء؛ لقد رفضوا الخيار الاردني؛ والآن، يرفضون الخيار الفلسطيني؛ فالى أين يريدون ان يصلوا؟» (هآرتس، ١٩٨٩/٧/٦).

أما في الليكود، فقد رأى كل من طرفي الصراع، في القرار الذي اتخذ، انتصاراً له. ان رأى تحالف شارون - ليفي - موداعي انه نجح في اكراه شامير على تبني المبادئ التي تقلل من المبادرة، وهذه المبادئ تلزم الجميع؛ في حين رأى شامير بالقرار انتصاراً له لعدم رضوخه لخصومه (دافار، ١٩٨٩/٧/٦). وقال شامير، بعد الاجتماع: «ان قرار مركز الليكود والبيان السياسي... يتطابقان والخطوط الاساسية للحكومة الاسرائيلية، وان جزءاً كبيراً هاماً هو، في الاساس، مبادئ الليكود الواضحة، ومبادئ الشخصية، أيضاً». وأضاف: «ان المبادرة هي حصيصة عمل مشترك لنا وللمعراخ، وقرارات المركز هي قرارات الليكود؛ وليس هناك أي منطلق في ان يقرر المعراخ ترك الحكومة، لأنه يعرف هذه المواقف منذ سنوات طويلة» (معاريف،